

مواقع إخبارية تركية تتلقى أوامر قضائية مزيفة

إسطنبول - كشف موقعان إخباريان

في تركيا أنهما تلقيا أوامر قضائية مزيفة تطلب إزالة العديد من المقالات التي تم نشرها، خلال الفترة الأخيرة الماضية والتي تنتقد سياسات الحكومة. وقال المحامي يمان أكدينيز الذي يتابع قرارات حظر النشر التي تصدرها السلطات للوسائل الإعلام وينشرها على حسابه في تويتر "أشرككم قرارين مزيفين مختلفين. يتم إرسال هذه القرارات الوهمية إلى مواقع الأخبار وتتم محاولة إزالة بعض الأخبار".

ولفت إلى أن موقع "دوفار" الإخباري تلقى الطلب المزيف في يوليو الماضي، في حين تسلمه موقع "ديكن" في سبتمبر. كما أن وثيقة الاستدعاء التي تم إرسالها إلى "ديكن" كانت مزورة أيضا.

ومع أن موقع "دوفار" رفع شكوى جنائية بتهمة تزوير وثائق رسمية لكن الادعاء رفض الشكوى لعدم وجود المستند الأصلي.

وعلق أكدينيز "هناك احتمال خطير.. إنهم يحاولون إزالة بعض المقالات الإخبارية عن طريق إرسال طلبات مزيفة إلى مواقع إخبارية. لا تعرف في الوقت الحالي كل من تم إرسال هذه الأوامر لهم وعدد المقالات التي تمت إزالتها بموجبها".

وعلى الرغم من أن أكدينيز لم يتطرق إلى مضمون المقالات المطلوب إزالتها إلا أن المرجح أنها تتضمن انتقادات لسياسات الحكومة أو الأوضاع الاقتصادية السيئة في البلاد، أو ربما تمس شخصيات موالية للحكومة.

وتخضع وسائل الإعلام في تركيا لرقابة شديدة، خاصة منذ المحاولة الانقلابية في 2016، حيث سيطرت حكومة حزب العدالة والتنمية على وسائل الإعلام عبر رجال الأعمال المقربين منها.

وسبق أن ألزمت السلطات القضائية وسائل إعلام بحذف أخبار تمس المقربين من الرئيس رجب طيب أردوغان. وأدرجت منظمة "مراسلون بلا حدود" التي تتخذ من باريس مقرا لها الرئيس التركي ضمن قائمة أعداء حرية الصحافة، الذين مارسوا ضغوطا على وسائل الإعلام منذ عام 2016.

وذكرت المنظمة أن "رئيس تركيا لا يحب الصحافة، أو بالأحرى يجهلها فقط عندما تطبعه وتثني عليه".

طاقم «بي.بي.سي» هدف للمحتجين خلال مظاهرات ضد الإغلاق

وذكرت صحيفة يوركنشاير لايف أن رجلاً آخر في المجموعة قام بإيماة قاسية. وعلقت غولنوزا سعيد منسقة برنامج أوروبا وآسيا الوسطى في لجنة حماية الصحفيين "يجب على سلطات المملكة المتحدة التحقيق بشكل سريع وكامل في التهديدات الموجهة ضد الصحفي فيليب نورتون ومصوره، والعتور على الجناة ومحاسبتهم". وأضافت "يجب أن يكون الصحفيون قادرين على أداء عملهم دون تهريب وخوف من التعرض للمضايقة والإعتداء".



غولنوزا سعيد

يجب أن يستطلع الصحفيون أداء عملهم دون تهريب

يذكر أن صحفيين تعرضوا لاعتداءات في شتّى أنحاء العالم خلال المظاهرات المناهضة للإغلاق العام بسبب فايروس كورونا، ففي ألمانيا مثلاً ارتفع عدد الاعتداءات على الصحفيين خلال تغطيتهم المظاهرات ضد قيود كورونا بحسب أحدث الأرقام الصادرة عن المركز الأوروبي لحرية الصحافة والإعلام. وتم توثيق الأحداث من قبل العديد من الصحفيين الذين كانوا يراقبون ويسجلون ويلتقطون الصور في العديد من المظاهرات.

إعلاميون مصريون يصبون الزيت على نار التعصب الرياضي

إلهاء الجمهور عن السياسة بالسجال الرياضي يحمل عواقب خطيرة



الانمياز بطل الحلقة

العكس وينقلب دوره من قائد إلى تابع، ومن مرشد جاد إلى لاه بالوطن، هذا بافتراض أن المعالجة الإعلامية جاءت من القائمين عليها وليس بتوجيهات من جهات نافذة في الدولة، وفي الحالتين ستكون النتيجة واحدة وتصب في الخانة السلبية للمجتمع.

ويؤذي الانسياق وراء جمهور الرياضة وتجاهل فئة أكبر من جمهور يحرص على متابعة قضاياها الوطنية إلى غرام الأول بالتعصب وتحويله إلى جزء من مكوناته الشخصية وتركه يتزايد، بينما ينصرف الثاني نحو متابعة ما يهمه في وسائل إعلام خارجية يجد فيها ما يمكنه من المتابعة، وتصبح الفرقة التي تحدث مع وسائل الإعلام التي تبث من تركيا وقطر بلا فائدة ومن الصعوبة الاستفادة من نتائجها، لأن هذا الجمهور سيوجد لنفسه الوسائل التي تشفي غليله. ومن أبرز الوسائل المهمة لهذا الدور وسائل التواصل الاجتماعي التي تقوم بدور حيوي على الجانبين، فعلى مستوى الجمهور الرياضي شهدت زخما كبيرا ومنحتها البرامج التي أظهرت قدرنا من التعصب في معالجتها مجالا جديدا تتغذى عليه يمدد كل يوم بالأحداث التي تثير غضبه أو تشفي غليله وترتفع البورصة على المنصات وفي الإعلام التقليدي وتتوه القضايا السياسية الملحة.

باتت شائعة بين شريحة كبيرة من رواد ومتابعي المنصات الإلكترونية، وانتقل منهم إلى الإعلام التقليدي والعكس.

وبعيدا عن تجاهل الإعلام للقضايا السياسية المهمة التي يفتحها عندما يكون مطلوباً منه ذلك، فإنه أسرف بالتركيز على الموضوعات الرياضية المثيرة، والتي تستغفر قطعا كبيرا من المواطنين بحكم انجذابهم وتشجيعهم لفرقهم، ولم تعد قاصرة على كرة القدم، فكل لقاء لفرافاه الأهلي والزمالك، في ألعاب أخرى مثل السلة والطائرة، أصبح قابلا للاشتعال والمزايدات التي يلعب الإعلام دورا رئيسيا في تغذيتها بما يخرج عن مهمته ويقربه من التثوير والتحريض.

ويؤكد خبراء إعلام أن التخلي عن الدور الطبيعي لن يبعد الناس عن السياسة ولن يحول الرياضة إلى وسيلة لإلهاء المواطنين أو عدم تطرقهم للملفات الاقتصادية واجتماعية تنكا جراحا عديدة لدى الحكومة، فبعد برهة من الوقت سوف يتضخم الملف الرياضي ويصبح قبلة موقوتة ربما تنفجر في وجه السلطة السياسية، ولا يستطيع الإعلام مهما تعددت ادواته نزع فتيلها، إذ راج التعصب بطريقة يصعب معها الاحتواء.

وبعكس الاهتمام بالرياضة بشكل مبالغ فيه مستوى الوعي في الإعلام المصري، ومسارته للجمهور وليس

انضم إليه الإعلامي إبراهيم عيسى مقدم برنامج "حديث القاهرة" على قناة القاهرة والناس الذي شن في إحدى حلقاته حربا ضروسا على النادي الأهلي ورموزه، واختار شعاره "الأهلي فوق الجميع" ليشبهه بشعارات النازية إبان عهد أدولف هتلر، وكأنه تعدد استفزاز الجمهور الذي بدله بحملة شعواء على مواقع التواصل الاجتماعي لم تهدأ ملامحها حتى الآن، وجرى التفتيش في ملفات عيسى ووجد بعضهم مقالات سابقة كتبها الرجل تغزلا في النادي الأهلي.

وقد ألقى عيسى بهذا الحجر وتركه قاصدا للجماهير يكر مثل كرة الثلج، فمنهم من استحسن كلامه وأغدق وأزبد عليه، ومنهم من استغفره فهاجمه، وزادت حدة السخونة بين مشجعي الأهلي والزمالك ووصلا إلى المربع ذاته الذي أراده أديب، تراشق وتلاسن وانغماس في فواصل طويلة من الشتائم المتبادلة. ودخل ضمن هذه الحركة الإعلامية المفتعلة، قبلها وبعدها، الإعلامي أحمد موسى مقدم برنامج "على مسؤوليتي" على قناة صدى البلد، ومعه تامر أمين مقدم برنامج "آخر النهار" على قناة النهار، كمؤيدين بضراوة لفرق الأهلي وتعمد كلاهما الدفاع عنه ولاعبيه ومشجعيه، وتوجيه انتقادات للفرق المنافس في محاولة لجره إلى خانة التطاول التي

أسرفت العديد من القنوات المصرية في التركيز على الموضوعات الرياضية المثيرة وتجاهل القضايا السياسية المهمة، وتخلّى بعض مقدمي البرامج عن الحياد في التعامل مع مجال يشهد تعصبا جماهيريا كبيرا ويقترض من الإعلامي التهذبة وليس إشعال النار بين المتنافسين.

القاهرة - وجدت قنوات فضائية

مصرية ضالتها في القضايا الرياضية مع احتدام المنافسة بين ناديي الأهلي والزمالك الأكثر جماهيرية في البلاد، لتهرب من مناقشة الملفات السياسية الداخلية والخارجية التي تحتاج نقاشا عقلانيا وتعددا في وجهات النظر وطرحا في الأفكار.

وحفلت برامج "توك شو" شهيرة خلال الأيام الماضية بتجاذبات غير مألوفة كتف فيها بعض مقدميها على انحيازهم لأحد الأندية الشعبية، الأهلي أو الزمالك، رغم أن الإعلامي يستوجب أن يلتزم الحياد ولا يفصح عن هويته الكروية. وفتح الحوار الذي أجراه الإعلامي عمرو أديب في قناة "إم.بي.سي مصر" قبل أيام مع كاتب فريق الزمالك لكره القدم محمود عبدالرازق الشهير بـ"شيكابالا"، النار على الإعلامي لأنه بدا مبالغا لجمهور الفريق المنافس، فشيكابالا أو شيكا كما يحب مؤيديه مناداته من أكثر اللاعبين استفزازا في الملعب وخارجبه وله خلاصات حادة مع مشجعي ولاعبي وإداري النادي الأهلي، ومع ذلك تعدد أديب تدليه والتغزل بمهاراته انطلاقا من ميوله الكروية لنادي الزمالك.

تضخيم الملف الرياضي يحوله إلى قبلة موقوتة ربما تنفجر في وجه السلطة، ولا يستطيع الإعلام نزع فتيلها

وتقتضي المهنية الإعلامية ألا يعلن أي إعلامي عن الفريق الرياضي الذي يشجعه، ودائما يحاول الجمهور أن يستشف هوية النقاد الرياضيين ويتحسسوا الكلمات وما وراءها أصلا في التعرف على أي فريق يشجعون. وكان الكاتب الراحل نجيب المستاوي من أهم وأكبر النقاد الرياضيين في مصر، لكن لا أحد يعرف

مجلس الصحافة السوداني يتحرك لمنع متابعة قضايا النشر في نيابة المعلوماتية

من عدم تمكنهم من الحصول على

المعلومات من مصادرها الرسمية، مما يحد من الحريات الصحفية بالبلاد.



حسام الدين حيدر

المجلس يتابع بلاغات

مفتوحة ضد صحفيين

في قضايا النشر

وقال صحفيون إن تعديل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية جاء، في ما يبدو، دون أن يراعي المعايير المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية، فهو يمثل نكسة إضافية لحرية الرأي والتعبير في السودان، خاصة في ظل الأزمات التي تعيشها الدولة على جميع المستويات.

وكان مجلس الوزراء السوداني حدد دولا يعتقد أن جماعات إرهابية تتخذ أراضيها منصات لبث محتوى يرمي إلى تقويض الفترة الانتقالية.

وتكشفت وزارة الإعلام عن تعاقدها مع إحدى الشركات الخبيرة المتخصصة في دراسة وتحليل المحتوى الرقمي لعدد من الشبكات التي يعتقد أنها تبث محتوى ضارا ورافقا من منصات خارج البلاد.

وقالت إن الحكومة تعف منذ عدة أشهر على مشروع لمحاربة الشائعات. وقيدت نيابة جرائم المعلوماتية في يوليو الماضي الوصول إلى نحو 32 موقعا إلكترونيا بدعى المحافظة على السلامة العامة ومحاربة النشر الضار والشائعات.

ضد أي صحفي في قضايا النشر تقدم للمجلس ولحقا تحول بخطاب من المجلس إلى نيابة الصحافة والمطبوعات الصحفية.

وأشار إلى أن المجلس يتابع حالياً عددا من البلاغات المفتوحة ضد صحفيين في قضايا النشر، وسيستوجه لتتبع لوائح الصحافة الإلكترونية وفقا لقانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لسنة 2009.

وكشفت سلطات النيابة في السودان عن اتجاهها لإنشاء نيابات مختصة بجرائم المعلوماتية بكل مناطق البلاد لرصد مطلقا خطابات الكراهية ومفكري الفتن في منصات التواصل الاجتماعي. وتعهد النائب العام السوداني المكلف مبارك محمود عثمان قبل حوالي أسبوعين بإنشاء نيابات مختصة بجرائم المعلوماتية في كل ولايات البلاد، وتفعيل أحكام قانون جرائم المعلوماتية لمحاربة خطاب الكراهية وإثارة الفتن.

وأجازت السلطات السودانية في يوليو 2020 عددا من القوانين المهمة لتحقيق مهام الفترة الانتقالية، من بينها قانون مكافحة جرائم المعلوماتية (تعديل) لسنة 2020، وهو معني بتشديد العقوبات لحماية حقوق المستخدم والحفاظ على الخصوصية ومنع انتشار الشائعات والنشر الضار.

لكن لجنة من الصحفيين السودانيين أبدت تحفظات على قانون المعلوماتية العام الماضي، ونقلت شكاوى الصحفيين

في مقال كتبه بعنوان 'زبيدة قيت 1'، ولقاء تلفزيوني تحدثت فيه عن قضية سعاد شركة زبيدة".

وقال الأمين العام للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية حسام الدين حيدر إنه وفقا لقانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لسنة 2009 فإن قضايا النشر معني بها المجلس ويجب أن تقدم إليه وعبره الشكاوى من الجهة المتضررة ولحقا يتم تحويل القضية بخطاب من المجلس إلى نيابة الصحافة والمطبوعات الصحفية.

وأضاف حيدر أن قانون 2009 منح الصحفي حصانة لأداء عمله وبالتالي الصحف تتمتع بحصانات وأي شكوى

الخرطوم - أعلن مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية في السودان عن تحركات للمجلس مع الجهات الرسمية لإزالة التقاطعات في القوانين في ما يتعلق بقضايا النشر إثر إحالة صحفيين إلى نيابة جرائم المعلوماتية.

واستدعت النيابة المدير العام لصحيفة "الصدى" ورئيس التحرير السابق لصحيفة "اليوم التالي" زميل أبو القاسم والحالي الطاهر ساتي على خلفية نشر مقالات.

وقال زميل على صفحته في فيسبوك "استدعتني نيابة جرائم المعلوماتية برفقة الزميل الطاهر ساتي للتحري في بلاغ من الجهاز الاستخباري للضمان الاجتماعي



تضارب القوانين يعرقل العمل الصحفي